

الاسرائيليين ، واعتبروه تعديا اميركيا على الموقف الاسرائيلي من هذه المناطق . ويتمثل هذا الموقف - كما اعلنه بيغن قبل مدة قصيرة امام اعضاء كتلة ليكود في الكنيست - في « ان اسرائيل لن تتنازل عن الاسس الثلاثة الاتية بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . اولا ، الوجود العسكري الاسرائيلي في هذه المناطق . ثانيا ، السيطرة الامنية الكاملة . ثالثا ، مسألة الاستيطان اليهودي فيها» (معاريف ، ٢٦/١٠/٧٨) .

ورعما عن هذه المواقف المتصلبة من جانب اسرائيل ، فإن الولايات المتحدة مصممة على ما يبدو على فرض الحل الوسط الذي اقترحته ، كمخرج للالزمة الحالية في المفاوضات . وربما استخدمت المساعدات المالية التي تطالب بها اسرائيل ، والتي لم يصدر اي تعهد رسمي بشأنها حتى الآن ، كما ذكرنا ، كورقة ضغط على اسرائيل للقبول باقتراحاتها . والرأي السائد على اي حال ، يبين مختلف المراقبين في اسرائيل ، هو ان الطرفين ، الاسرائيلي والمصري ، سيتوصلان الى اتفاق بينهما في نهاية المطاف ، مهما طالت المفاوضات .

ح . فن .

الا ان « مسودة الاتفاق » هذه لم تقبل كاملة من جانب الحكومة الاسرائيلية ، التي اقترحت اجراء تعديلات على بعض بنودها ، وذلك بعد بحث مطول ، استغرق اكثر من ثلاث جلسات . فرئيس الحكومة بيغن ، لم يوافق على صيغة « الربط » في مقدمة المعاهدة ، كما جاء في الاقتراح الاميركي ، واقترح ايضا اجراء تعديل على البند الذي يتحدث حول « المعاهدة المفضلة » . و « هدف اسرائيل [من وراء هذا التعديل] هو الوصول الى صيغة توضح ان مصر لن تنضم الى اي عمل حربي ضد اسرائيل ، تقوم به دولة ما ، رغم وجود معاهدة دفاع مشتركة بينها وبين هذه الدولة » (دافار ، ٢٥/١٠/٧٨) .

والملفت ، ان الحكومة الاسرائيلية وجدت من المناسب ان تتخذ قرارا بشأن تقوية مستوطناتها في الضفة الغربية ، مما يثبت تصلبها ازاء موقفها من الضفة ، ورفضها اي التزام مسبق تجاهها . وقد جاء هذا القرار ايضا بعد زيارة مساعد وزير الخارجية الاميركي للشرق الاوسط ، هارولد ساوندز للضفة الغربية وغزة والاردن ، واجتماعه الى وجهاء فلسطينيين هنالك ، مما اثار غضب الرسميين

قضايا دولية

« بلير هاوس » الدائرة في العاصمة الاميركية ، وبإشراف اميركي بين النظام المصري والكيان الصهيوني . وهي المفاوضات التي بدأت في اعقاب توقيع

تمحورت التطورات الدولية ، او كانت هذه التطورات ، بالاحرى ، لا تزال تتمحور حتى اواخر الاسبوع الثالث من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، حول مفاوضات